وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

moenergy.gov.sa

النشـــرة اليوميـة

Wednesday, 29 October, 2025

مركز الرصد والتحليل
الإدارة العامة للتواصل والإعلام

أخبـار الطاقـة

الأمير عبد العزيز بن سلمان: استدامة الطاقة أساس نمو الاقتصاد الجديد

الشرق الأوسط

الرياض: بندر مسلم

أكد وزير الطاقة الأمير عبد العزيز بن سلمان أن الاقتصاد الجديد يغير أسلوب حياة العالم، ويحتاج إلى كميات أكبر من الطاقة، مشيراً إلى أن بلاده توفر منظومة الطاقة الأكثر كفاءة وتنافسية وموثوقية.

جاء ذلك خلال كلمة خاصة للأمير السعودي في مؤتمر مبادرة مستقبل الاستثمار، بعنوان «تعزيز تنافسية الاقتصاد في قطاع الطاقة»، الثلاثاء، مبيناً أن هذا الحدث أصبح منصة عالمية يجتمع فيها الأشخاص للتفكير والمساهمة في رسم المستقبل.

وأكمل وزير الطاقة أن السعودية قادمة بقوة خلال العام المقبل في مجال البطاريات، محذراً الصين في هذه الخطوة بدخول المملكة كمنافس عالمي قوي في هذا المجال، مؤكداً استعداد المملكة لتصدر السوق رغم توسع السوق الصينية خلال الشهرين المقبلين.

شبكة الكهرباء

وبين الوزير أن الاستدامة في الطاقة هي أساس نمو الاقتصاد الجديد وتطور الصناعات والخدمات، وتجب التهيئة لها اليوم لمستقبل 2030 وما بعد ذلك.

وأفاد بأن السعودية تتعامل مع كل مصادر الطاقة لتلبية جميع الاحتياجات، و«يجب علينا أن نكون متنافسين في توفير الطاقة للعالم».

وأوضح الأمير عبد العزيز بن سلمان أن بلاده تعمل بمختلف مجالات الطاقة من دون استثناء، كاشفاً عن أتمتة 40 في المائة من شبكة الكهرباء في المملكة، وسوف تزيد هذه النسبة في المرحلة المقبلة، مبيناً أن الطموح حالياً يتلخص في تطوير التخزين والوصول إلى 28 في المائة. وفي إحدى الجلسات الحوارية، على هامش المؤتمر، كشف رئيس شركة «أرامكو السعودية» أمين الناصر عن خطة استثمارية طموحة لتعزيز الذراع التقنية للشركة، تستهدف ضخ ملياري دولار في «أرامكو الرقمية» خلال فترة تتراوح ما بين العامين إلى الأعوام الثلاثة المقبلة.

قطاع التكنولوجيا

وأشار الناصر إلى أن استثمارات الشركة في قطاع التكنولوجيا قد أثمرت قيمة تراكمية بلغت 6 مليارات دولار خلال عامين، مؤكداً في الوقت نفسه أن «أرامكو» تواصل العمل على زيادة أعمالها في قطاع الغاز بنسبة 60 في المائة خلال السنوات الخمس المقبلة، بالإضافة إلى تنمية قطاعي الطاقة المتجددة، وتحويل النفط إلى كيميائيات.

وأضاف: «نواصل برنامجنا الاستكشافي رغم احتياطياتنا الضخمة؛ لأننا نحدد فرصاً جديدة، خصوصاً في مجال الغاز». وشدد رئيس «أرامكو» على أهمية الشراكات الاستراتيجية، مشيراً إلى التعاون القائم مع شركة «هيومين» التابعة لصندوق الاستثمارات العامة.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وأوضح أن الاعتماد على الذكاء الاصطناعي والرقمنة في حفر الآبار وتشغيلها يسهم في مضاعفة الإنتاج مرتين. وفي شأن آخر، قال الناصر إن الطلب على النفط الخام كان قوياً حتى قبل فرض العقوبات على شركتي «روسنفت» و«لوك أويل» الروسيتين.

اتفاقية استثمارية

وعلى هامش المؤتمر، أعلنت «أرامكو السعودية»، عن إتمام اتفاقية استثمارية عملاقة بقيمة 11 مليار دولار بنظام استئجار وإعادة تأجير لمرافق معالجة الغاز في الجافورة، وذلك مع ائتلاف مكوّن من مستثمرين دوليين، بقيادة صناديق تديرها «جلوبال إنفراستركتشر بارتنرز»، المعروفة باسم «جي آي بي» والتابعة لشركة «بلاك روك».

وتُسهم هذه الصفقة، التي أُعلن عنها لأول مرة في أغسطس (آب) 2025، في إطلاق قيمة إضافية من الأعمال والأصول الضخمة التي تمتلكها «أرامكو السعودية».

ويتكوّن ائتلاف المستثمرين الذي تقوده «جي آي بي» من شركة «حصانة» الاستثمارية، و«الصندوق العربي» للطاقة، و«إنفستكورب أبردين إنفراستركتشر بارتنرز»، بالإضافة إلى مستثمرين مؤسسيين آخرين من شمال وجنوب شرقي آسيا والشرق الأوسط. وبوصفه جزءاً من الصفقة، ستقوم شركة الجافورة لنقل ومعالجة الغاز (جي إم جي سي) - وهي شركة تابعة لـ«أرامكو السعودية» تم إنشاؤها حديثاً - باستئجار حقوق التطوير والاستخدام لمعمل الغاز في الجافورة، ومرفق «رياس» لتجزئة سوائل الغاز الطبيعي، وإعادة تأجيرها مرة أخرى إلى «أرامكو السعودية» بموجب اتفاقية لمدة 20 عاماً.

معالجة الغاز

ستحصل شركة «جي إم جي سي» على تعريفة تدفعها «أرامكو السعودية» مقابل منحها الحق الحصري في تسلُّم ومعالجة الغاز الخام المستخلص من الجافورة.

ولا تفرض الصفقة أيّ قيود على كمّيات إنتاج «أرامكو السعودية» التي ستحتفظ بحصة ملكية قدرها 51 في المائة في شركة «جي إم جي سي»، في حين يحتفظ المستثمرون بقيادة «جي آي بي» بحصة 49 في المائة المتبقية.

وتمضي «أرامكو السعودية» قُدماً في تنفيذ مشروع الجافورة، أكبر مشروع لتطوير الغاز غير المصاحب في المملكة، الذي يُشكِّل حجر الزاوية في خطة الشركة الاستراتيجية للتوسّع في قطاع الغاز، والتي تُركز على تلبية الطلب المتزايد على الغاز الطبيعي في المملكة مع الاستثمار في أسواق الغاز الطبيعي المُسال العالمية.

وتُقدَّر احتياطات حقل الجافورة بنحو 229 تريليون قدم مكعبة قياسية من الغاز الخام، و75 مليار برميل من المكثفات.

ومن المتوقع أن يبدأ الإنتاج عام 2025، على أن يرتفع بشكل تدريجي إلى ملياري قدم مكعبة قياسية من غاز البيع يومياً، و420 مليون قدم مكعبة قياسية يومياً من الإيثان، ونحو 630 ألف برميل يومياً من السوائل عالية القيمة بحلول 2030.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وزير الطاقة: أقول للصينيين نحن قادمون للمنافسة في مجال البطاريات

الرياض

أكد وزير الطاقة السعودي، صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن سلمان، إن المملكة توفر منظومة الطاقة الأكثر كفاءة وتنافسية وموثوقية، مشيراً إلى أن المملكة تعطي الأولوية للشركات الوطنية في مشاريع الطاقة المتجددة، مثل أكوا باور التي تعمل بالشراكة مع أرامكو وصندوق الاستثمارات.

حيث قال في كلمة خلال مؤتمر مبادرة مستقبل الاستثمار اليوم الثلاثاء "نعطي الأولوية للشركات الوطنية المتخصصة في الطاقة المتجددة... سنتعامل مع كل مصادر الطاقة لتحقيق ما نحتاج إليه لتلبية طموحاتنا".

ودعا وزير الطاقة المستثمرين من الحضور في المؤتمر، والمستثمرين من أنحاء العالم للاستثمار في السعودية.

وأكد أن "الاستدامة في الطاقة هي أساس نمو الاقتصاد الجديد وتطور الصناعة والخدمات، ويجب أن نتهيأ لها اليوم لمستقبل 2030 وما بعده"، قائلا: "أؤمن أن 90% من السعوديين سيقولون نعم، أننا نسير في الاتجاه الصحيح".

ولفت الأمير عبدالعزيز بن سلمان إلى أن السعودية والإمارات أظهرتا "التزامهما بإيجاد طريقة لإثبات أن تكونا أحد أكبر مقدمي الهيدروكربون مع المحافظة على الكوكب والاستمرار في ذلك".

وفي مجال البطاريات قال وزير الطاقة إنه على الصين الانتباه إلى التقدم الذي تحرزه المملكة في مجال البطاريات، موضحًا: "بدأنا قبل سنتين، انظروا موقعنا من الصين، من نفس الشركة التي نشتري منها البطاريات، أقول لزميلي انتبهوا منا، فنحن قادمون للمنافسة بقوة العام المقبل في مجال البطاريات".

أنقر هنا للرجوع للأعلى

عبد العزيز بن سلمان: السعودية توفر منظومة طاقة أكثر كفاءة وتنافسية

الشرق الأوسط

أكد وزير الطاقة الأمير عبد العزيز بن سلمان، أن السعودية توفر منظومة الطاقة الأكثر كفاءة وتنافسية وموثوقية، موضحاً في الوقت نفسه أن الاقتصاد الجديد يغير أسلوب حياة العالم ويحتاج لكميات كبيرة من الطاقة.

جاء ذلك خلال كلمة خاصة لوزير الطاقة في مؤتمر «مبادرة مستقبل الاستثمار»، بعنوان «تعزيز تنافسية الاقتصاد في قطاع الطاقة»، مبيناً أن هذا الحدث أصبح منصة عالمية يجتمع فيها الأشخاص للتفكير والمساهمة في رسم المستقبل.

وكشف وزير الطاقة عن خطط المملكة لدخول قطاع البطاريات بقوة خلال العام المقبل، محذراً الصين في هذه الخطوة من دخول المملكة بوصفها منافساً عالمياً قوياً.

وبيّن أن الاستدامة في الطاقة هي أساس نمو الاقتصاد الجديد وتطور الصناعات والخدمات، ويجب أن تكون التهيئة لها اليوم لمستقبل 2030 وما بعد ذلك.

وفي سياق التعامل مع مصادر الطاقة، أكد الأمير عبد العزيز بن سلمان أن السعودية تتعامل مع كل مصادر الطاقة لتلبية جميع الاحتياجات، وأن بلاده تعمل في مختلف مجالات الطاقة «دون استثناء»، مع ضرورة أن تكون المملكة «متنافسة في توفير الطاقة للعالم».

كما كشف عن أن 40 في المائة من شبكة الكهرباء في المملكة قد تمت أتمتتها بالفعل، مشيراً إلى أن هذه النسبة سترتفع في المرحلة المقبلة، وأن الطموح الحالي يتركز حول تطوير التخزين والوصول به إلى نسبة 28 في المائة.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

النفط يتراجع مع تأثر التفاؤل التجاري بخطط أوبك لزيادة الإنتاج

الرياض

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

انخفضت أسعار النفط، أمس الثلاثاء، مسجلةً ثالث يوم من الانخفاضات، حيث طغت خطة أوبك+ لزيادة الإنتاج على التفاؤل بشأن اتفاق تجاري محتمل بين الولايات المتحدة والصين، بينما قيّم المستثمرون أيضًا مدى فعالية العقوبات على روسيا.

انخفضت العقود الآجلة لخام برنت 83 سنتًا، أو 1.26 %، لتصل إلى 64.79 دولارًا للبرميل. وانخفضت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي 75 سنتًا، أو 1.22 %، لتصل إلى 60.56 دولارًا.

وقال محللو بنك إيه ان زد، في مذكرة صباحية: "قيّم المتداولون التقدم في محادثات التجارة بين الولايات المتحدة والصين والتوقعات الأوسع للإمدادات". يأتي انخفاض الأسعار بعد أن سجل خام برنت، وخام غرب تكساس الوسيط، الأسبوع الماضي، أكبر مكاسب أسبوعية لهما منذ يونيو، ردًا على قرار الرئيس الأميركي دونالد ترمب بفرض عقوبات على روسيا تتعلق بأوكرانيا لأول مرة في ولايته الثانية، مستهدفًا شركتي النفط لوك أويل، وروسنفت.

ويواصل المستثمرون التفكير في مدى فعالية هذه العقوبات على روسيا. وأفادت مصادر أن أوبك+، التي تضم منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفاء من بينهم روسيا، تميل إلى زيادة متواضعة أخرى في الإنتاج في ديسمبر، مما يُشكّل عائقًا أمام الأسعار. وبعد أن خفضت المنظمة الإنتاج لعدة سنوات في محاولة لدعم سوق النفط، بدأت في عكس تلك التخفيضات في أبريل.

لكن ما يدعم السوق هو احتمال التوصل إلى اتفاق تجاري بين الولايات المتحدة والصين، أكبر مستهلكين للنفط في العالم، حيث من المقرر أن يجتمع الرئيسان دونالد ترمب وشي جين بينغ يوم الخميس في كوريا الجنوبية. وتأمل بكين أن تتمكن واشنطن من الالتقاء بها في منتصف الطريق "للتحضير لتفاعلات رفيعة المستوى" بين البلدين، وفقًا لما قاله وزير الخارجية وانغ يي لوزير الخارجية الأميركي ماركو روبيو في مكالمة هاتفية يوم الاثنين.

عقب العقوبات، أعلنت لوك أويل، ثاني أكبر منتج للنفط في روسيا، يوم الاثنين أنها ستبيع أصولها الدولية. ويُعد هذا الإجراء الأكثر تأثيرًا حتى الآن من قِبل شركة روسية في أعقاب العقوبات الغربية على خلفية حرب روسيا في أوكرانيا، والتي بدأت في فبراير 2022.

وفي هذا الصعيد، تدرس كازاخستان كيفية التعامل مع حصص شركة لوك أويل الروسية في المشاريع المحلية، حيث صرّح رئيس مجلس إدارة صندوق الثروة السيادية، سامروك كازينا، يوم الثلاثاء، بأنّ السلطات الكازاخستانية تُحدّد كيفية التعامل مع حصص شركة لوك أويل الروسية المُنتجة للنفط في مشاريع، وقد تُتخذ قرارًا قريبًا.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وقال للصحفيين في أستانا: "العقوبات قيد الدراسة، ولا يزال تأثيرها على الشركات والاقتصاد قيد التقييم الكامل". وأضاف: "أعتقد أننا سنتخذ قرارًا قريبًا، بحلول نهاية هذا الأسبوع". وتُعد شركة النفط الروسية العملاقة مسهمًا في حقلي تنجيز وكراشاجاناك في كازاخستان، وكذلك في اتحاد خط أنابيب بحر قزوين، الذي ينقل النفط الكازاخستاني إلى ميناء نوفوروسيسك الروسي للتصدير.

من جانب أخر صرح فاتح بيرول، المدير التنفيذي لوكالة الطاقة الدولية، يوم الثلاثاء، بأن العقوبات المفروضة على الدول المصدرة للنفط قد تدفع أسعار النفط الخام إلى الارتفاع، لكن تأثيرها سيكون محدودًا نظرًا لفائض الطاقة الإنتاجية.

قفزت أسعار النفط العالمية بأكثر من 7 % الأسبوع الماضي، حيث بلغ سعر برميل برنت الآجل 65 دولارًا أميركيًا، بعد أن فرض الرئيس الأميركي دونالد ترمب عقوبات على شركة روسنفت الروسية، ولوك أويل، بهدف الضغط على الرئيس الروسي فلاديمير بوتين لإنهاء حرب أوكرانيا.

وصرح بيرول للصحفيين على هامش أسبوع الطاقة الدولي في سنغافورة بأنه في حين أن العقوبات قد تدفع الأسعار إلى الارتفاع، إلا أن تأثيرها محدود، حيث تستقر أسعار النفط عند نحو 60 دولارًا أميركيًا نظرًا لوجود فائض هائل في الطاقة الإنتاجية.

وأفادت مصادر تجارية بأن العقوبات دفعت شركات النفط الحكومية الصينية الكبرى إلى تعليق مشترياتها من النفط الروسي على المدى القصير. وقالت مصادر في القطاع إن مصافي التكرير في الهند، أكبر مشترٍ للنفط الروسي المنقول بحرًا، من المقرر أن تخفض وارداتها من الخام الروسي بشكل حاد.

وقال بيرول: "اليوم، ورغم التوترات السياسية الكثيرة حول العالم، في الشرق الأوسط وروسيا وأوكرانيا، والحروب الاقتصادية والتجارية الكبرى، لا تزال أسعار النفط عند 60 دولارًا، وهو ما توقعناه تمامًا". وأضاف: "ستدخل أسواق النفط والغاز مرحلةً حاسمةً، ففي غياب التوترات الجيوسياسية الرئيسية، سنشهد انخفاضًا في أسعار النفط والغاز".

وأضاف بيرول، أن نحو 300 مليار متر مكعب من إمدادات الغاز الطبيعي المسال الجديدة ستدخل السوق بين عامي 2026 و2030، نصفها من الولايات المتحدة وكندا وأستراليا وقطر. كما يتوقع أن يظل الفحم جزءًا من الحل للطلب المتزايد على الكهرباء في المنطقة خلال السنوات العشر المقبلة، مما قد يتطلب من رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) 300 جيجاواط إضافية من الكهرباء، أي ما يعادل طاقة اليابان.

كما دعا بيرول الدول الآسيوية إلى استخراج ومعالجة المعادن الأساسية لتنويع مصادرها. وقّعت الولايات المتحدة سلسلة من الاتفاقيات بشأن التجارة والمعادن الأساسية مع أربعة شركاء من جنوب شرق آسيا يوم الأحد، سعيًا لمعالجة اختلالات التجارة وتنويع سلاسل التوريد في ظل تشديد الصين لقيود التصدير على المعادن النادرة. وقال بيرول: "استخراجها، والأهم من ذلك، تكريرها ومعالجتها، لأن مجرد استخراجها وتصديرها كما هي، نهج غير مدروس".

ورأى المشاركون في السوق على نطاق واسع أن تأثير العقوبات قصير الأجل. وذكرت شركة هايتونغ للأوراق المالية في مذكرة، أن أي خسائر في الإمدادات على المديين المتوسط والطويل تبدو محدودة، ومن المرجح أن يضغط فائض المعروض على الأسعار.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

في الهند، أفادت مصادر يوم الثلاثاء أن مصافي التكرير الهندية لم تُقدّم طلبات شراء جديدة للنفط الروسي منذ فرض العقوبات، في انتظار توضيحات من الحكومة والموردين. وذكرت المصادر، أن بعض المصافي تلجأ إلى أسواق النفط الفورية لتلبية احتياجاتها من النفط الخام.

طرحت شركة النفط الهندية الحكومية مناقصة لشراء النفط، بينما عززت شركة ريلاينس إندستريز مشترياتها من أسواق النفط الفورية. في الأسبوع الماضي، أعلنت شركة ريلاينس، أكبر مشترٍ هندي للنفط الروسي، أنها ستلتزم بالعقوبات مع الحفاظ على علاقاتها مع موردي النفط الحاليين. وتخطط الشركة لوقف استيراد النفط من شركة روسنفت الروسية.

وقال أحد المصادر: "لم نتقدم بطلبات شراء شحنات جديدة بعد، وقمنا بإلغاء بعض الطلبات التي تم حجزها من تجار مرتبطين بالكيانات الخاضعة للعقوبات". وأضاف: "علينا التأكد من أن مشترياتنا غير مرتبطة بالكيانات الخاضعة للعقوبات، لأن البنوك لن تُسهّل عمليات الدفع".

وأضاف مصدر آخر أن شركته تنتظر لترى ما إذا كان بإمكانها الحصول على شحنات من تجار أو كيانات غير خاضعة للعقوبات. اشترت الهند 1.9 مليون برميل يوميًا في الأشهر التسعة الأولى من عام 2025، أي ما يعادل 40 % من إجمالي صادرات روسيا، وفقًا لوكالة الطاقة الدولية.

وانخفضت واردات الهند من النفط الروسي بين أبريل وسبتمبر بنسبة 8.4 % على أساس سنوي، نتيجةً لانخفاض الخصومات وتراجع الإمدادات، مع سعي المصافي للحصول على المزيد من النفط من الشرق الأوسط والولايات المتحدة، وفقًا لمصادر تجارية وبيانات شحن.

في فنزويلا، أعلن الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو يوم الاثنين أن فنزويلا علّقت تعاونها في مجال تطوير الطاقة مع ترينيداد وتوباغو، بما في ذلك مشاريع الغاز الطبيعي المشتركة قيد الإعداد. وصرح مادورو في بث تلفزيوني أن وزارة النفط ومجلس إدارة شركة النفط الوطنية الفنزويلية، بدفسا، أرسلا إلى مكتبه اقتراحًا بتعليق اتفاقية تعاون مع ترينيداد.

وقال مادورو: "وافقت على الإجراء"، مضيفاً أن قراره علق فورًا جميع جوانب اتفاقية الطاقة مع ترينيداد وتوباغو، وسيُطلب من الكونغرس والمحكمة العليا إبداء رأيهما في توصيات إضافية. وهذا يعني على الأرجح أن فنزويلا ستلغي ترخيص تطوير حقل دراغون الضخم للغاز الطبيعي، من بين مشاريع أخرى.

وفي ظل مواجهة ترينيداد لانخفاض احتياطيات الغاز وإنتاجه، فضّل رئيس وزراء ترينيداد السابق كيث رولي دبلوماسية الطاقة مع فنزويلا وقاوم ضغوط العقوبات الأميركية. تركزت هذه الجهود على حقل دراغون للغاز الطبيعي المُؤجل في المياه الفنزويلية بالقرب من ترينيداد. يُمكن أن تُشكّل احتياطياته البالغة 4.2 تريليون قدم مكعب شريان حياة لاقتصاد ترينيداد المعتمد على الطاقة.

وحصلت شركة شل، وشركة الغاز الوطنية في ترينيداد، على ترخيص أميركي مُجدد في وقت سابق من هذا الشهر للمشروع. وأكدت بيرساد-بيسيسار أن بلادها لا تحتاج إلى غاز فنزويلا. وقالت لصحيفة ترينيداد وتوباغو نيوزداي: "لدينا خطط لتنمية اقتصادنا في قطاعي الطاقة وغير الطاقة".

وتُطور شل بشكل منفصل مشروع غاز ماناتي، الذي يعبر الحدود البحرية إلى فنزويلا، لكنها حصلت على إذن من

أنقر هنا للرجوع للأعلى

حكومة مادورو لتطويره على الجانب الترينيدادي بشكل مستقل. ولم يتضح على الفور ما إذا كان هذا المشروع معرضًا للخطر أيضًا.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

«أرامكو» تستحوذ على حصة أقلية في «هيوماين» التابعة للسيادي السعودي

الشرق الأوسط

أعلن صندوق الاستثمارات العامة و«أرامكو السعودية»، يوم الثلاثاء، توقيع مذكرة أحكام غير ملزمة تحدد بموجبها «أرامكو» نيتها الاستحواذ على حصة أقلية مؤثرة في «هيوماين»، إحدى شركات صندوق الاستثمارات العامة، والرائدة لتطوير قدرات الذكاء الاصطناعي الشاملة على مستوى العالم.

تهدف هذه الخطوة الاستراتيجية إلى توحيد أصول وإمكانات وكوادر الذكاء الاصطناعي الخاصة بكل من «أرامكو» والصندوق ضمن شركة «هيوماين»، وذلك لتمكين التوسع السريع لعملياتها وتعزيز النمو والقيمة في قطاع الذكاء الاصطناعي بالمملكة. وسيستمر صندوق الاستثمارات العامة في امتلاك أغلبية أسهم الشركة بعد إتمام الصفقة، وفق بيان.

تعزيز مكانة المملكة كمركز عالمي

ومن المتوقع أن تُعزز الصفقة المقترحة مكانة المملكة كمركز عالمي لتمكين أفضل تقنيات البيانات والذكاء الاصطناعي، وجذب الفرص والكفاءات الاستثمارية في القطاع.

وتعليقاً على ذلك، قال نائب المحافظ، ورئيس الإدارة العامة للاستثمارات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في صندوق الاستثمارات العامة، يزيد بن عبد الرحمن الحميّد: «من خلال توحيد أصول الذكاء الاصطناعي الخاصة بصندوق الاستثمارات العامة و(أرامكو) ضمن (هيوماين)، فإننا نعمل على تعزيز الكفاءات الوطنية والابتكار والملكية الفكرية في مجال الذكاء الاصطناعي، مع تكامل وتسريع فرص الاستثمار المستقبلية. تتماشى هذه الخطوة مع استراتيجية صندوق الاستثمارات العامة لتعزيز مكانة المملكة كمركز دولي تنافسي للذكاء الاصطناعي، ومحور رائد لجهود إعادة تشكيل مستقبل الذكاء الاصطناعي العالمي».

وقال الرئيس التنفيذي لـ«أرامكو» أمين الناصر: «نحن متحمسون جداً في (أرامكو السعودية) للتحوّل الرقمي وانتشار استخدام الذكاء الاصطناعي في أعمالنا، فالذكاء الاصطناعي يغيّر العالم؛ ولذلك نستفيد من قوة الذكاء الاصطناعي لتحقيق تحوّل في أعمالنا داخل المملكة وخارجها، كما نسخّره لإدارة الانبعاثات لتعزيز جوانب البيئة والاستدامة، والمحافظة على قدرتنا التنافسية من خلال نماذج عمل ومشاريع مبتكرة تتميز بها (أرامكو السعودية). أيضاً شراكتنا في (هيوماين) تعزز إسهامنا في قيادة التحوّل في الذكاء الاصطناعي بالمملكة على نطاق أوسع. فكما هو معروف، المملكة لديها تطلعات طموحة للغاية في الذكاء الاصطناعي. وفي الوقت نفسه، هناك نمو متوقع للطلب على الطاقة يحركه التوسع العالمي في البنية التحتية للذكاء الاصطناعي. وتظل أرامكو السعودية في مكانة متميّزة للاستفادة من الفرص والعوائد العديدة التي يتيحها ذلك النمو».

ويستثمر صندوق الاستثمارات العامة بشكل فاعل في شراكات البنية التحتية والذكاء الاصطناعي، بهدف تطوير القطاعات الاستراتيجية المهمة في المملكة ومواصلة توطين التقنيات الحديثة، في إطار دور الصندوق في دفع تطوير وتنويع الاقتصاد المحلي. وتستفيد استراتيجية الصندوق

أنقر هنا للرجوع للأعلى

في مجال الذكاء الاصطناعي والاقتصاد الرقمي من مكانة المملكة كمركز عالمي تنافسي في القطاع، من خلال الاعتماد على الابتكار وبناء القدرات.

وتدعم خبرة «أرامكو السعودية» الواسعة في هذا المجال تقديم حلول جذرية، وعند إتمام الصفقة، من المتوقع أن تستفيد «أرامكو السعودية» من البنية التحتية للذكاء الاصطناعي لدى «هيومين» لتحويل إمكانات الذكاء الاصطناعي المتقدمة إلى تطبيقات صناعية، مما يعزز منظومة أعمالها وعملياتها العالمية بشكل أكبر.

وتعمل «هيومين»، التي أُطلقت في مايو 2025، على بناء مجموعة شاملة من القدرات الخاصة بالذكاء الاصطناعي ضمن أربعة مجالات أساسية تشمل: مراكز البيانات من الجيل التالي، والبنية التحتية ذات قدرات الأداء الفائقة والحوسبة السحابية، ونماذج الذكاء الاصطناعي المتقدمة بما فيها أحد أقوى النماذج الكبيرة متعددة الوسائط للغة العربية في العالم، بالإضافة إلى حلول الذكاء الاصطناعي المبتكرة. وقد تم مؤخراً نقل الشركة السعودية للذكاء الاصطناعي (سكاي)، المملوكة بالكامل لصندوق الاستثمارات العامة، إلى شركة «هيومين»، مما عزز قدرات الشركة بشكل أكبر، وبما يتماشى مع استراتيجية الصندوق في الذكاء الاصطناعي والاقتصاد الرقمي.

وتخضع مذكرة الأحكام غير الملزمة لتوقيع الاتفاقيات الملزمة وللموافقات التنظيمية المعمول بها و/أو الشروط المعتادة الأخرى.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

«أرامكو السعودية» مع ائتلاف دولي لإتمام صفقة عملاقة في مشروعات بالجافورة

الشرق الأوسط

أعلنت «أرامكو السعودية»، إحدى الشركات المتكاملة عالمياً في مجال الطاقة والكيميائيات، الثلاثاء، عن إتمام اتفاقية استثمارية عملاقة بقيمة 11 مليار دولار بنظام استئجار وإعادة تأجير لمرافق معالجة الغاز في الجافورة، وذلك مع ائتلاف مكوّن من مستثمرين دوليين، بقيادة صناديق تديرها «جلوبال إنفراستركتشر بارتنرز»، المعروفة باسم «جي آي بي» والتابعة لشركة «بلاك روك».

وتُسهم هذه الصفقة، التي أُعلن عنها لأول مرة في أغسطس (آب) 2025، في إطلاق قيمة إضافية من الأعمال والأصول الضخمة التي تمتلكها «أرامكو السعودية».

ويتكوّن ائتلاف المستثمرين الذي تقوده «جي آي بي» من شركة «حصانة» الاستثمارية، و«الصندوق العربي» للطاقة، و«إنفستكورب أبردين إنفراستركتشر بارتنرز»، بالإضافة إلى مستثمرين مؤسسيين آخرين من شمال وجنوب شرقي آسيا والشرق الأوسط.

وقال رئيس «أرامكو السعودية» وكبير إداريها التنفيذيين، المهندس أمين بن حسن الناصر، إن هذه الصفقة مع شركة «جي آي بي» وائتلافها الاستثماري تعدّ من الصفقات الرائدة، وتؤكد الثقة الدولية الكبيرة باستراتيجية تطوير الأعمال، وتُسهم في تحقيق أقصى قيمة للمستثمرين.

واستطرد: «كما أنها انعكاس لتحسّن البيئة الاستثمارية في المملكة وجاذبيتها الدولية في إطار (رؤية 2030). ونحن سعداء بالعمل مع (جي آي بي) وائتلافها الاستثماري في مشروع الجافورة الذي يُشكّل دفعة قوية جداً لخطتنا الكبيرة لزيادة الطاقة الإجمالية لإنتاج غاز البيع، ما يُسهم في تحقيق طموحات المملكة للنمو في قطاعات متعددة تشمل الطاقة، والذكاء الاصطناعي، والصناعات الكبرى مثل البتروكيميائيات».

من جهته، أوضح رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة «جلوبال إنفراستركتشر بارتنرز»، بايو أوجونليسي، أن الإعلان يأتي في إطار التاريخ الطويل من الشراكة بين «بلاك روك» (جي آي بي) مع «أرامكو السعودية» لمواصلة دعم التنمية في المملكة، وكذلك تلبية الطلب المتزايد على الطاقة النظيفة بأسعار معقولة في جميع الأسواق العالمية.

وبوصفه جزءاً من الصفقة، ستقوم شركة الجافورة لنقل ومعالجة الغاز (جي إم جي سي) -وهي شركة تابعة لـ«أرامكو السعودية» تم إنشاؤها حديثاً- باستئجار حقوق التطوير والاستخدام لمعمل الغاز في الجافورة، ومرفق «رياس» لتجزئة سوائل الغاز الطبيعي، وإعادة تأجيرها مرة أخرى إلى «أرامكو السعودية» بموجب اتفاقية لمدة 20 عاماً.

وستحصل شركة «جي إم جي سي» على تعريفة تدفعها «أرامكو السعودية» مقابل منحها الحق الحصري في استلام ومعالجة الغاز الخام المستخلص من الجافورة.

ولا تفرض الصفقة أيّ قيود على كمّيات إنتاج «أرامكو السعودية» التي ستحتفظ بحصة ملكية قدرها 51 في المائة في شركة «جي إم جي سي»، في حين يحتفظ المستثمرون

أنقر هنا للرجوع للأعلى

بقيادة «جي آي بي» بحصة 49 في المائة المتبقية.

وتـمضي «أرامكـو السـعودية» قُدمـاً في تنفيـذ مشروع الجافورة، أكبر مشروع لتطوير الغاز غير المصاحب في المملكة، الـذي يُشـكّل حجـر الزاويـة في خطـة الشركـة الاستراتيجيـة للتوسّع في قطاع الغاز، والتي تُركز على تلبية الطلب المتزايد على الغاز الطبيعي في المملكة مع الاستثمار في أسواق الغاز الطبيعـي المُسـال العالميـة.

وتُقدر احتياطات حقل الجافورة بنحو 229 تريليون قدم مكعبة قياسية من الغاز الخام، و75 مليار برميل من المكثفات.

ومـن المتوقـع أن يبـدأ الإنتـاج عـام 2025، على أن يرتفـع بشـكل تدريجـي إلى مليـاري قـدم مكعبـة قياسـية مـن غـاز البيـع يومياً، و420 مليـون قـدم مكعبـة قياسـية يوميـاً مـن الإيثـان، ونحـو 630 ألـف برميـل يوميـاً مـن السـوائل عاليـة القيمـة بحلـول 2030.

أنـقـرهـنـا للرجـوع للأعـلى

رئيس «أرامكو» يكشف عن 6 مليارات دولار من الاستثمارات التكنولوجية خلال عامين

الشرق الأوسط

كشف رئيس شركة «أرامكو السعودية» أمين الناصر عن خطة استثمارية طموحة لتعزيز الذراع التقنية للشركة، تستهدف ضخ ملياري دولار في «أرامكو الرقمية» خلال العامين إلى الأعوام الثلاثة المقبلة.

وأشار الناصر في كلمة له خلال إحدى جلسات مؤتمر «مبادرة مستقبل الاستثمار» إلى أن استثمارات الشركة في قطاع التكنولوجيا قد أثمرت قيمة تراكمية بلغت 6 مليارات دولار خلال عامين، مؤكداً في الوقت ذاته أن «أرامكو» تواصل العمل على زيادة أعمالها في قطاع الغاز بنسبة 60 في المائة خلال السنوات الخمس المقبلة، بالإضافة إلى تنمية قطاعي الطاقة المتجددة، وتحويل النفط إلى كيميائيات.

وأضاف: «نواصل برنامجنا الاستكشافي رغم احتياطياتنا الضخمة، لأننا نحدد فرصاً جديدة، وخاصة في مجال الغاز».

وأكد رئيس «أرامكو» أيضاً على أهمية الشراكات الاستراتيجية، مشيراً إلى التعاون القائم مع شركة «هيومايـن» التابعة لصندوق الاستثمارات العامة.

وأوضح أن الاعتماد على الذكاء الاصطناعي والرقمنة في حفر الآبار وتشغيلها يساهم في مضاعفة الإنتاج مرتين.

في شأن آخر، قال الناصر إن الطلب على النفط الخام كان قوياً حتى قبل فرض العقوبات على شركتي «روسنفت» و«لوك أويل» الروسيتين.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

«السعودية للكهرباء» و«إي دي إف باور سلوشنز» تفوزان بمشروع صامطة للطاقة الشمسية

الشرق الأوسط

وقّعت الشركة السعودية للكهرباء، الثلاثاء، وشركة «إي دي إف باور سلوشنز» اتفاقية شراء طاقة لمدة 25 عاماً مع الشركة السعودية لشراء الطاقة، لتطوير مشروع صامطة لتوليد الكهرباء من الطاقة الشمسية.

وأوضح بيان صحافي صادر من وزارة الطاقة السعودية، أن المشروع سيولد 600 ميغاواط، بتكلفة إنتاجية تبلغ 5.57544 هللات (نحو 1.48678 سنت) لكل كيلوواط/ساعة، وذلك ضمن المرحلة السادسة من البرنامج الوطني للطاقة المتجددة.

جاء التوقيع بحضور الأمير عبد العزيز بن سلمان بن عبد العزيز وزير الطاقة رئيس مجلس مديري الشركة السعودية لشراء الطاقة (المشتري الرئيس).

ومن المقرر، وفق البيان، أن يبدأ «التشغيل التجاري للمشروع في الربع الأول من عام 2028، بطاقة إنتاجية قادرة على تزويد ما يقارب 100 ألف منزل سنوياً بالكهرباء المنتجة من مصادر متجددة».

يقع المشروع في منطقة جازان على بُعد نحو 35 كيلومتراً جنوب غربي مدينة جازان و15 كيلومتراً شمال مدينة صامطة، وسيتم تطوير المشروع وتمويله وبنائه وإدارته من قِبل التحالف المشترك بين الشركة السعودية للكهرباء و«إي دي إف باور سلوشنز».

يُعد المشروع محطة استراتيجية في مسيرة التحول نحو الطاقة المتجددة في المملكة، ويدعم المستهدف الوطني الرامي إلى رفع مساهمة مصادر الطاقة المتجددة وأنظمة تخزين الطاقة في مزيج الطاقة الوطني إلى نحو 50 في المائة بحلول عام 2030، تبعاً لنمو الطلب على الكهرباء.

جرت مراسم التوقيع في مدينة الرياض، بحضور رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة «إي دي إف» برنارد فونتانا. وقد وقع الاتفاقية كل من الرئيس التنفيذي للشركة السعودية للكهرباء خالد بن سالم الغامدي، والرئيس التنفيذي للشركة السعودية لشراء الطاقة مازن بهكلي، والرئيس التنفيذي لمجموعة «إي دي إف» السعودية وشركة «إي دي إف باور سلوشنز» عمر الدويش.

وأكد البيان على أنه في إطار التزام التحالف المشترك بدعم القيمة المحلية المضافة، سيتم خلال مرحلة الإنشاء الاعتماد على شركات سعودية لتوريد جزء كبير من المواد والمعدات والخدمات، بما يعزز نمو الصناعات الوطنية، ويوفر فرص عمل جديدة، ويسهم في بناء القدرات المحلية.

وقال الغامدي: «يُعد مشروع صامطة لتوليد الكهرباء من الطاقة الشمسية محطة فارقة في مسيرة الشركة السعودية للكهرباء؛ كونه أول مشروع واسع النطاق تطلقه الشركة في هذا المجال، ويأتي هذا الإنجاز ثمرة لتوجيهات الأمير عبد العزيز بن سلمان بن عبد العزيز، وزير الطاقة،

أنقر هنا للرجوع للأعلى

الـذي يقـود مسـيرة التحـول في قطـاع الطاقـة نحـو مسـتقبل أكثر اسـتدامة».

وأضـاف الغامـدي: «يجسـد المشروع التزام الشركة الاستراتيجي بتوسـيع محفظة التوليد من مصادر الطاقة المتجددة، وتسريع مسار خفض الانبعاثات الكربونية، والإسـهام في تحقيق مسـتهدفات (رؤية المملكة 2030) في تنويع مزيج الطاقة، كما يعكس دور الشركة المحوري في قلب مشـهد تحول قطاع الكهرباء في المملكة، عبر تطوير مشاريع الطاقة النظيفة وضمان استمرارية تقديم خدمة كهربائية موثوقة وعالية الجودة في جميع أنحاء المملكة».

من جهته، قال عمر الدويش: «يُعد مشروع صامطة للطاقة الشمسية محطة مهمة أخرى في الشراكة الممتدة بين شركة (إي دي إف) ووزارة الطاقة والشركة السعودية لشراء الطاقة، ويؤكد هذا المشروع التزامنا بدعم طموحات المملكة في مجال الطاقة النظيفة، بالاستفادة من خبرات (إي دي إف) التقنية الواسعة ومعرفتها العميقة بالسوق المحلية، مع الحفاظ على أعلى المعايير البيئية والاجتماعية، ومع هذا الإنجاز، تصل القدرة الإنتاجية لمشروعات (إي دي إف) للطاقة المتجددة في المملكة إلى نحو (3.800) ميغاواط، مما يعزز مساهمتنا في توفير القيمة المحلية والتنمية المستدامة، وتحقيق أهداف (رؤية المملكة 2030) لمستقبل أنظف وأكثر ازدهاراً للجميع».

أنقر هنا للرجوع للأعلى

تحالف بقيادة «توتال» يحصل على مشروع طاقة شمسية بقدرة 400 ميغاواط في السعودية

الشرق الأوسط

أعلنت «توتال إنرجيز» في بيان لها يوم الثلاثاء أنها وشركة «الجميح للطاقة والمياه» السعودية حصلتا على ترخيص لبناء وتشغيل محطة طاقة شمسية بقدرة 400 ميغاواط في السعودية.

من المتوقع أن تبدأ المحطة العمل في عام 2027، وأن تُغذي أكثر من 68400 منزل بالطاقة، حيث ستُباع الكهرباء إلى «الشركة السعودية لشراء الطاقة» بموجب اتفاقية شراء طاقة مدتها 25 عاماً، وفق «رويترز».

وأعلنت شركة «توتال إنرجيز» الشهر الماضي للمستثمرين أنها ستبيع حصصها الحالية في مشاريع الطاقة المتجددة التي لا تقع ضمن أسواقها ذات الأولوية في الولايات المتحدة، وبريطانيا، وأوروبا، والبرازيل.

مع ذلك، اعتمدت الشركة أيضاً استراتيجيةً لعرض مشاريع الطاقة المتجددة على الدول التي تمتلك فيها استثمارات كبيرة في النفط والغاز، ولا سيما مشروعها للطاقة في العراق بقيمة 27 مليار دولار.

وتقوم الشركة الفرنسية العملاقة ببناء مجمع بتروكيميائيات بقيمة 11 مليار دولار في المملكة العربية السعودية ليكون توسعة للمصفاة التي تملكها بالاشتراك مع «أرامكو السعودية»، رغم أن «توتال» لا تستخرج النفط والغاز في المملكة.

وقال أوليفييه جوني، نائب الرئيس الأول لقطاع الطاقة المتجددة في «توتال»، في البيان: «(توتال إنرجيز) شريك وثيق للمملكة العربية السعودية، حيث نطبق استراتيجيتنا متعددة المصادر للطاقة». أضاف: «نحن سعداء بالمساهمة في تحقيق هدف المملكة العربية السعودية المتمثل في زيادة حصة الطاقة المتجددة بمزيج الطاقة لديها».

أنقر هنا للرجوع للأعلى

مسؤولون: الطلب العالمي على الغاز المسال سيرتفع بدعم من إمدادات جديدة

الشرق الأوسط

قال مسؤولون تنفيذيون في قطاع التجارة، الثلاثاء، إن الطلب العالمي على الغاز الطبيعي المسال في طريقه للانتعاش مع دخول إمدادات جديدة إلى السوق.

وتوقعوا، خلال مؤتمر أسواق الغاز في آسيا، أن تدفع هذه الإمدادات الأسعار للانخفاض، ما يزيد اهتمام المشترين الذين تلعب الأسعار دوراً في قراراتهم للشراء.

وقال محمد عارف، رئيس وحدة الغاز الطبيعي المسال لمنطقة آسيا والمحيط الهادي لدى «يونيبر»، إن الطلب سينمو تدريجياً مع انخفاض الأسعار إلى ما دون 7 أو 8 دولارات لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، وهو المستوى المطلوب لتحفيز الطلب.

وتبلغ أسعار الغاز الطبيعي المسال في التعاملات الفورية بآسيا نحو 11.20 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية.

وقال بنجامين كومنينوس، مدير شؤون تنسيق محفظة التجارة لدى «شينير»، إن أسواقاً مثل الصين والهند وجنوب شرقي آسيا لديها مقومات كبيرة لانتعاش الطلب، مشيراً إلى أن الصين والهند قد تضاعفان وارداتهما خلال الأعوام العشرة المقبلة.

وأضاف أن أوروبا، التي فقد الطلب فيها نحو 80 مليار متر مكعب من الغاز منذ اندلاع الحرب الروسية في أوكرانيا، يمكن أن تشهد عودة جزئية لاستخدام الغاز للأغراض الصناعية مع انخفاض الأسعار.

وأشار المسؤولون التنفيذيون أيضاً إلى زيادة السيولة والمرونة والتحسين في سوق الغاز الطبيعي المسال.

وقال سيد بامباوالا، مدير وحدة التجارة العالمية للغاز الطبيعي المسال لدى «إكسون موبيل - آسيا والمحيط الهادي»، إن زيادة السيولة من محركات السوق على طول الخط، إذ تستمر أنشطة المشترين والبائعين بغضّ النظر عن مستويات الأسعار.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

الكرملين: نقدم طاقة عالية الجودة وبسعر جيد

الشرق الأوسط

صرح الكرملين، الثلاثاء، بأن روسيا تقدم طاقة عالية الجودة بسعر جيد، وبالتالي سيقرر شركاؤها بأنفسهم ما إذا كانوا سيشترون الطاقة الروسية أم لا، وذلك بعد أن فرضت الولايات المتحدة عقوبات على كبرى شركات النفط الروسية.

وأجبرت القيودُ المفروضة على شركات النفط الروسية الكبرى شركةَ «لوك أويل»؛ ثانية كبرى الشركات المنتجة للنفط في البلاد، على الإعلان عن بيع أصولها الخارجية.

وفرضت أميركا والاتحاد الأوروبي وبريطانيا مجموعة من العقوبات على روسيا؛ بسبب حربها في أوكرانيا، بما في ذلك عقوبات أميركية جديدة يوم الخميس الماضي على أكبر شركتين روسيتين للنفط؛ وهما «روسنفت» و«لوك أويل».

ومن خلال هذه العقوبات، يسعى الرئيس الأميركي، دونالد ترمب، إلى الضغط على موسكو للموافقة على وقف إطلاق النار في أوكرانيا بعد أن وصلت محادثات السلام إلى طريق مسدودة.

ودفعت العقوبات الأميركية المفروضة على موسكو شركات النفط الحكومية الصينية الكبرى إلى تعليق مشترياتها من النفط الخام الروسي مؤقتاً، بينما من المتوقع أن تُخفّض مصافي التكرير الهندية، أكبر مشتري النفط الروسي المنقول بحراً، وارداتها بشكل حاد، وفقاً لـ«رويترز» نقلاً عن مصادر في القطاع.

وقال ديميتري بيسكوف، المتحدث باسم الكرملين، للصحافيين: «لأي دولة مصلحة في شراء سلع استراتيجية، مثل موارد الطاقة، بجودة أعلى وبكميات أكبر، وبسعر أقل. وفي هذا الصدد، تتمتع موارد الطاقة الروسية بقدرة تنافسية عالية في الأسواق العالمية».

وعندما سُئل عن الهند والصين، أكبر مشتري النفط الروسي، قال بيسكوف: «نحن نعرض سلعتنا الخاصة. لهذه السلعة أهمية استراتيجية لكثير من الدول. إنها تنافسية وجذابة».

وصرح الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، الخميس الماضي، بأن موسكو لن ترضخ مطلقاً للضغوط من الولايات المتحدة أو أي قوة أجنبية أخرى.

وأضاف بوتين أن العقوبات الأميركية والغربية عمل «غير ودي»، وأنها «ستكون لها عواقب معينة، لكنها لن تؤثر بشكل كبير على رفاهيتنا الاقتصادية». وأضاف أن قطاع الطاقة الروسي يشعر بالثقة.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

المجر تناور لإيجاد حل للعقوبات الأميركية على وارداتها من النفط الروسي

الشرق الأوسط

تسعى بودابست إلى إيجاد حل في وضعها الحالي الذي بلغ مرحلة جديدة من التعقيد، وذلك بعد العقوبات الأميركية الأخيرة على أكبر شركتين منتجتين للنفط والغاز الروسي، ورغم قربها من موسكو وواشنطن، فإنها لا بد أن تناور لطرح حلول بديلة تضمن استمرار الإمدادات الروسية.

ومن المقرر أن يلتقي رئيس الوزراء المجري فيكتور أوربان الرئيس الأميركي دونالد ترمب في واشنطن الأسبوع المقبل، لمناقشة استخدام بودابست للطاقة الروسية، حسب ما أفاد وزير الخارجية المجري.

والأسبوع الماضي، فرضت الولايات المتحدة عقوبات على أكبر شركتين منتجتين للنفط والغاز في روسيا، هما روسنفت ولوك أويل، في إجراء هو الأول من نوعه الذي يستهدف موسكو منذ عودة ترمب إلى البيت الأبيض.

ولا تزال بودابست، التي تعدّ حليفاً مقرّباً من ترمب والكرملين في الاتحاد الأوروبي، تعتمد بشكل كبير على النفط والغاز الروسيين، على الرغم من استمرار الحرب الروسية في أوكرانيا.

وردّاً على سؤال عمّا إذا كان ترمب قد ارتكب خطأ، قال أوربان لصحيفة «ديلي لا ريبوبليكا» خلال زيارة لروما: «من وجهة النظر المجرية، نعم؛ لذا سنحاول إيجاد مخرج». وأضاف: «سأتوجه إلى واشنطن قريباً لمناقشة ذلك مع الرئيس ترمب».

وتابع: «نناقش كيفية بناء نظام مستدام لاقتصاد بلادي، لأن المجر تعتمد بشكل كبير على النفط والغاز الروسيين».

ونهاية الأسبوع الماضي، قال السفير الأميركي لدى حلف شمال الأطلسي ماثيو ويتيكر لشبكة «فوكس نيوز»، إنّ الولايات المتحدة تتوقع من دول مثل المجر، أن «تتوصل إلى خطة وتنفذها... لتتوقف عن الاعتماد» على مصادر الطاقة الروسية.

من جانبه، قال وزير الخارجية المجري بيتر سيارتو في إحاطة صحافية مع نظيره الإسرائيلي، «ستتاح فرصة في واشنطن خلال النصف الثاني من الأسبوع المقبل، كي يناقش رئيس الوزراء هذه المسألة شخصياً، مع الرئيس الأميركي».

ووفق سيارتو، فإنّ المجر تدرس حالياً ما تعنيه العقوبات الأميركية «من الناحية القانونية والمادية». وقال أوربان، الجمعة، إنه يتم البحث عن طرق «للالتفاف» على هذه الإجراءات.

وكان رئيس الحكومة القومي قد زار ترمب في مقر إقامته في مارالاغو في فلوريدا 3 مرات العام الماضي، اثنتان منها قبل إعادة انتخابه رئيساً.

وكان من المقرر أن يستضيف أوربان في بودابست قمة روسية - أميركية محورها الحرب في أوكرانيا، غير أنّ ترمب ألغى اللقاء مع نظيره الروسي فلاديمير بوتين قبل تحديد

أنقر هنا للرجوع للأعلى

موعد له.

والأسبوع الماضي، فرض الاتحاد الأوروبي عقوبات جديدة على قطاعي النفط والغاز الروسيين، في إطار حزمة العقوبات الـ19 منذ الحرب الروسية الأوكرانية في فبراير (شباط) 2022.

وتمكّن أوربان، الذي انتقد بشكل متكرر العقوبات الأوروبية على روسيا، من الحصول على إعفاء بشأن التزوّد بالنفط عبر خطوط الأنابيب إلى بلاده، مؤكداً أن الدولة الواقعة في وسط أوروبا، والتي يبلغ عدد سكانها 9.5 مليون نسمة لا بدائل عملية لديها.

كان أوربان قد أعلن، الجمعة، أن حكومته تبحث عن طرق لتخطي العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة على شركتي نفط روسيتين عملاقتين بهدف الضغط على موسكو لإنهاء الحرب في أوكرانيا.

وقال أوربان، خلال مقابلته الإذاعية الأسبوعية: «جرى فرض عقوبات على بعض شركات النفط الروسية (...) ونحن نعمل على إيجاد طرق لتخطيها... أي شخص يريد خفض الأسعار»، خصوصاً أسعار الطاقة، «يجب عليه الدفاع عن حق المجر في شراء النفط والغاز من روسيا، أو بالسعر نفسه الذي تعرضه روسيا أو بسعر أرخص».

أنقر هنا للرجوع للأعلى

العراق يوقع عقداً مع شركة أميركية لإنشاء منصة لاستيراد الغاز

الشرق الأوسط

وقعت وزارة النفط العراقية، الثلاثاء، عقداً مع شركة «إكسيليريت» الأميركية لتنفيذ مشروع المنصة العائمة للغاز الطبيعي في محافظة البصرة (550 كيلومتراً جنوب العراق)، وذلك في إطار سعي بغداد لجذب مزيد من الاستثمارات الأميركية إلى قطاع الطاقة.

وبموجب الاتفاقية، ستزود «إكسيليريت إنرجي» العراق بأول وحدة عائمة لتخزين الغاز الطبيعي المسال وإعادة تحويله إلى غاز، وفقاً لمسؤولين عراقيين مطلعين على الاتفاقية.

وذكر بيان من الحكومة العراقية أن رئيس الوزراء، محمد شياع السوداني، أشرف على مراسم توقيع عقد بين وزارة النفط لتنفيذ المنصة العائمة للغاز مع شركة «إكسيليريت» الأميركية.

وتقول مصادر بوزارة النفط العراقية إن هذا المشروع يتيح للعراق استيراد الغاز لتشغيل المحطات الكهربائية لتعزيز إنتاج الطاقة الكهربائية في البلاد.

ويتعرض العراق لضغوط من واشنطن لتنويع مصادر الطاقة والحد من علاقاته في مجال الطاقة مع إيران، التي تعطلت صادراتها من الغاز إلى العراق مراراً وتكراراً بسبب العقوبات الأميركية ونزاعات المدفوعات.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وزير النفط العراقي: حريق حقل الزبير عطل إنتاج 400-600 ألف برميل

العربية

قال وزير النفط العراقي حيان عبد الغني اليوم الثلاثاء إن الحريق الذي اندلع في "حقل الزبير النفطي" تسبب في توقف إنتاج ما بين 400 ألف و600 ألف برميل نفط لكنه لم يعطل الصادرات.

وأثر الحريق، الذي اندلع يوم الأحد، على محطة ضخ تنقل الخام من حقل الزبير إلى صهاريج التخزين القريبة.

وقال باسم محمد وكيل وزارة النفط لشؤون الاستخراج إنه تم تعويض شحنات النفط الخام المفقودة في اليوم التالي بنحو 300 ألف برميل عن طريق تحويل التدفقات إلى "مستودع الزبير 2"، وفقًا لـ "رويترز".
وأضاف في بيان أن معدلات الضخ الطبيعية جرى استعادتها بالكامل في وقت مبكر اليوم.

ويبلغ إجمالي إنتاج العراق من النفط نحو 4.4 مليون برميل يومياً.

وفي وقت سابق، أعلنت وزارة النفط العراقية الإحصائية النهائية للصادرات النفطية والإيرادات المتحققة لشهر سبتمبر الماضي، بحسب البيانات الصادرة عن شركة تسويق النفط العراقية "سومو".

وذكرت الوزارة أن إجمالي الصادرات من النفط الخام والمكثفات بلغ نحو 102 مليون برميل، بإيرادات تجاوزت 6.9 مليار دولار.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

رسوم ترامب تهدد مشاريع النفط والغاز بتكاليف مرتفعة في 2026

العربية

أظهر تقرير نشرته شركة ديلويت اليوم الأربعاء أن الرسوم الجمركية الشاملة التي فرضها الرئيس الأميركي دونالد ترامب ستؤدي إلى رفع تكاليف التشغيل، وتعطيل سلاسل التوريد، وإضعاف زخم الاستثمار في صناعة النفط والغاز في عام 2026.

وتعتمد صناعة الطاقة اعتمادا كبيرا على سلاسل التوريد العالمية، وتعتبر المواد التي يتم الحصول عليها من مصادر دولية مثل منصات الحفر والصمامات والصلب المتخصص أساسية في عملياتها.

وأشار التقرير إلى أن الرسوم الجمركية الأميركية على هذه المكونات وغيرها من المواد الرئيسية الأخرى، بما في ذلك الصلب والألومنيوم والنحاس، يمكن أن تزيد من تكاليف المواد والخدمات عبر سلسلة القيمة بنسبة تتراوح بين 4 و40%، مما قد يضغط على هوامش أرباح الصناعة.

وفرضت الولايات المتحدة رسوما جمركية على مجموعة واسعة من الواردات، بما في ذلك 10 إلى 25% على المواد الأولية الخام التي لا تغطيها الاتفاقية المبرمة بين الولايات المتحدة والمكسيك وكندا، و50% على الصلب والألومنيوم والنحاس.

وقالت "ديلويت" في تقريرها إن الرسوم يمكن أن تعيد تشكيل هيكل تكلفة صناعة النفط والغاز وتضيف حالة من عدم اليقين حول مصادر المواد الأولية.

وقد يؤدي التضخم وعدم اليقين المالي الناجم عن الرسوم الجمركية إلى تأجيل قرارات الاستثمار النهائية ومشاريع الحقول البحرية التي تزيد قيمتها على 50 مليار دولار إلى عام 2026 أو ما بعده. ونتيجة لذلك، قد يجد المشغلون صعوبات في التعافي من التكاليف المرتفعة، ما قد يؤدي في نهاية المطاف إلى إضعاف النشاط الاستثماري في القطاع، وفقا للتقرير.

ومع ارتفاع تكاليف المدخلات وانتقالها عبر سلسلة القيمة في شكل تعديلات في الأسعار، تتوقع "ديلويت" أن تعيد شركات النفط والغاز التفاوض على العقود في بنود التصعيد والقوة القاهرة لتقاسم المخاطر والحد من التعرض للتقلبات.

وقالت ديلويت إن الاضطرابات المستمرة يمكن أن تدفع الشركات إلى إعطاء الأولوية لمرونة سلسلة التوريد على التوريد منخفض التكلفة، والتحول إلى الموردين المحليين أو الموردين غير الخاضعين للرسوم الجمركية، واللجوء إلى مناطق التجارة الخارجية أو إعادة تصنيف الرسوم الجمركية لإدارة الأعباء.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

واشنطن تستثمر 80 مليار دولار في بناء مفاعلات نووية لإنتاج الكهرباء

اليوم

تعتزم الحكومة الأمريكية استثمار نحو 80 مليار دولار في بناء مفاعلات نووية لإنتاج الكهرباء، بالتعاون مع شركة "وستنجهاوس إلكتريك كومباني".

تأتي هذه الخطوة ضمن جهود إحياء القطاع النووي الأمريكي، خصوصًا مع تزايد الطلب على الكهرباء بسبب مراكز البيانات وثورة الذكاء الاصطناعي.

ويأتي الاتفاق امتدادًا لأمر تنفيذي أصدره الرئيس السابق دونالد ترمب لبناء 10 مفاعلات جديدة بحلول 2030.

تنويع مصادر الطاقة

يشار إلى أن الولايات المتحدة لم تبنِ أي محطة نووية منذ 2009 بسبب مشكلات مالية وتراجع الرأي العام، قبل أن تدفع تحولات سوق الطاقة العالمية والدفع نحو تنويع مصادر الطاقة إلى إحياء الاهتمام بالنووي.

وأصبحت "وستنجهاوس" تحت إدارة "بروكفيلد كوربوريشن" منذ 2018 بعد إفلاسها في 2017، بينما تمتلك شركة "كاميكو" الكندية حصة أقلية.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

شكرًا.